إتجاهات صائدى الأسماك فى البحر الأحمر نحو مهنة الصيد والمتغيرات المرتبطة بها

ماجده عبدالله عبدالعال

مدرس الإرشاد الزراعى

قسم الإقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق–الزقازيق– ج.م.ع.

المستخلص

أجريت هذه الدراسة فى محافظة البحر الأحمر بإعتبارها من المصادر الرئيسية للثروة السمكية فى مصر، واستهدفت الدراسة دراسة إتجاهات صائدى الأسماك نحو مهنة الصيد فى البحر الأحمر، والمتغيرات المرتبطة بها والتعرف على أهم المشكلات التى تواجه صائدى الأسماك ومقترحات حلها.

وقد تم إختيار ١٥٠ مبحوثاً بطريقة عشوائية من ثلاث مناطق بالمحافظة وهى الغردقة، ومرسى علم، والبراديس تمثل نسبة ١٠% من إجمالى عدد الصيادين فى هذه المناطق، وتم جمع البيانات من خلال المقابلة الشخصية مع المبحوثين عن طريق إستمارة إستبيان أعدت لذلك خلال شهرى يناير وفبراير ٢٠٠٧، وكانت ادوات التحليل الاحصائى المستخدمة هى كا^{2} ومعامل ارتباط بيرسون .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة معنوية بين إتجاهات المبحوثين وبين كل من السن، الحالة التعليمية، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهرى، مدة العمل بمهنة الصيد، ومدى توفر الإمكانيات التمويلية ، وكانت أهم المشكلات التى واجهت المبحوثين هى الصيد الجائر، عدم توفر مراكب حديثة للصيد، وعدم توفر منافذ للتسويق، وعدم توفر ثلاجات لتخزين الأسماك، وعدم وجود مصانع لتصنيع وتعليب الأسماك، وكانت أهم مقترحاتهم وضع قوانين للصيد توفير المراكب الحديثة، فتح منافذ للتسويق.

المقدمة والمشكلة

تعتبر مهنة الصيد من المهن القديمة التى عرفها الانسان واعتمد عليها فى معيشته، حيث نشأ أول تصنيف مهنى معيارى فى عام ١٩٢٩ وقسم هذا التصنيف المهن الى عشرة مجموعات اساسية وهى: الزراعة – اعمال الغابات وصيد الأسماك–التعدين –

الصناعات العامة والميكانيكية – النقل والموصلات – الحرف (الصناعات اليدوية) – الخدمات العامة – الخدمات المهنية – الخدمات المنزلية والشخصية – المهن الكتابية مرسى (٧ : ١٩٦٥).

حيث جاءت مهنة الصيد فى اول هذا التصنيف وذلك لاعتبارها مصدر اساسى من المصادر التى يعتمد عليها الانسان فى حياته فى كثير من المجتمعات ، وقد عرف" شارتل " shartle المهنة بأنها مجموعة من الاعمال والوظائف المتشابهة التى توجد فى مختلف المؤسسات .

ولكى يمكن النهوض بهذه الاعمال لابد من تحليلها لاستخلاص وتوصيف العمل ومواصفاتة، وايضا تحليل العامل لمعرفة خصائصه ومواصفاته الضرورية والتى يجب توافرها لدى الشخص حتى يستطيع انجاز العمل بنجاح، حيث اكدت كثير من التجارب والبحوث على ان الكثير من العمال والموظفين غالبا ما يتركون اعمالهم الى غيرها بسبب سمات شخصياتهم غير الملائمة وعدم قدرتهم على التفاهم مع الاخرين ، واتجاهاتهم الغير مواتية لهذا العمل ، لذلك كان لابد من التعرف على اتجاهات العمال نحو اى مهنه يعملون بها . مرسى (٧ : ١٩٦٥) .

فالاتجاة فى راى "جوردن البورت" G. Allport هو حالة استعداد عقل وعصبى تنظم عن طريق الخبرة وتفرض تأثيراً موجهاً او ديناميا على استجابات الفرد لجميع الموضوعات والمواقف المرتبطة بها، وعرفه "بوجاردس "Bogardus بأنه الميل للسلوك ضد او تجاه بعض العوامل البيئية التى تصبح لذلك قيماً سلبية او ايجابية. براون (٤: ١٩٦٠).

ويعتبر قطاع الاسماك من القطاعات الهامة لكل من الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية فى مصر فهى تمتلك الاف الكيلو مترات من الشواطئ البحرية والمسطحات المائية الداخلية حيث تقدر مساحة الرقعة الصيدية بحوالى ١٣,٩ مليون فدان (لا تتضمن هذه المساحة المزارع السمكية)، فإن الأمر يستدعى رسم وتخطيط سياسة سمكية لتنمية وتطوير الإنتاج السمكى وذلك من زيادة الجدارة الإنتاجية السمكية لبعض المصايد ومعالجة أوجه النقص أو القصور فى البعض الآخر، وذلك فى ظل الإمكانيات المنوط بها تنمية المصايد المصرية **شلبى** (٢ : ١٩٩٧).

حيث تواجه المصايد الطبيعية عدة معوقات أثرت بشكل معنوى على تطور إنتاجها خلال السنوات الأخيرة منها الصيد الجائر، وتلوث البيئة، وتذبذب منسوب المياه فى بحيرة ناصر، وتجفيف مساحات كبيرة من البحيرات المصرية، وتوقف مشروع الصيد فى أعالى البحار وغياب سياسات فعالة للإدارة الكفء للمصايد والمحافظة على المخزون السمكى بها **سليمان وآخرون** (١: ٢٠٠٢).

ويعتبر البحر الأحمر من المصادر الرئيسية للأسماك حيث يوجد ثلاث مناطق رئيسية هى خليج السويس، ومنطقة الساحل الرئيسى للبحر الأحمر، ومنطقة خليج العقبة وعلى الرغم من أن مساحة مصايد البحر الأحمر المصرية تمثل حوالى ٣٩% من مساحة المصايد البحرية المصرية إلا أن أهميتها الإقتصادية والإجتماعية تكمن فى أن إنتاجها يساهم بنسبة كبيرة فى متوسط الإنتاج السنوى، وأيضاً يعتبر الدخل السمكى من مصايد البحر الأحمر كبير نسبياً بالمقارنة بالدخل من المصايد الأخرى **عبدالحافظ، الكريونى** (٦: ١٩٩٨).

وتعمل الدولة جاهدة على تنمية مواردها الغذائية لتوفير إحتياجات أفرادها من المصادر المختلفة النباتية والحيوانية، وأيضاً زيادة الإنتاج السمكى بما يكفى إحتياجات الأفراد، حيث تعتبر الأسماك من أهم المصادر التى تحتاج إليها الأفراد بالإضافة إلى أنها نمط متميز ومطلوب لدى الغالبية العظمى من الأفراد.

فقد ذكر **نور** (٨: ٢٠٠٠) أن إستراتيجية الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية فى مصر تهدف حتى عام ٢٠١١ بالوصول إلى متوسط نصيب الفرد من السمك بحوالى ١٣ كجم / عام وإذا وصل عدد السكان فى هذا الوقت إلى ٨٩ مليون نسمة فإن كمية الإنتاج السمكى الواجب توافرها تبلغ ١١٥٦ ألف طن عام ٢٠١١ وهذا يعادل ٢,٥ مرة قدر الإنتاج الحالى لذلك لابد من الإهتمام بتنمية الإنتاج السمكى ورفع إنتاجية كافة مصادرة.

ويعتبر الإرشاد الزراعى أحد الأجهزة التى يمكن أن تلعب دور هام فى رفع الكفاءة الإنتاجية لمنتجى الأسماك **الريس** (٩: ١٩٩١).

حيث إهتم الإرشاد الزراعى بهذا النوع من الإنتاج وخصص له فرع من فروعه سمى بالإرشاد السمكى لمواجهة العجز فى التوصيات المتعلقة بهذا المجال،ومن هنا إتجه جهاز الإرشاد الزراعى المصرى فى السنوات الأخيرة إلى الإهتمام بالإرشاد السمكى لما يحظى به هذا المجال من أهميه خاصة بين المجالات الزراعية المختلفة والتى تسهم بدور ملموس فى التغلب على مشكلات نقص الغذاء خاصة مشكلة نقص البروتين الحيوانى، وهذا يستدعى وضع البرامج الإرشادية السمكية التى تعمل على تنمية وتطوير هذا القطاع الإنتاجى **شلبى (٣: ٢٠٠٢)**.

مشكلة الدراسة:

يمثل إنتاج البحر الأحمر من الأسماك بحوالى ٥٧,٤ ألف طن (بيانات عام ١٩٩٧) اى حوالى ١٢,٥ % من انتاج مصر الكلى عام ١٩٩٧ والذى يقدر بـ٤٥٦,٩ الف طن ومع ان هناك فارقاً ضخما بين هذا الإنتاج وبين إنتاج عام ١٩٩١ (٤٠,٢ الف طن). جودة (٤ : ٢٠٠٣) الا ان هذة الانتاجية لا تشير الى صانعيها وهم الصيادون فمن المؤكد ان هذة المهنة تتعرض لكثير من المتغيرات اهمها الأحوال الامنية فى البحر الاحمر مؤخراً والتحركات العسكرية فى البحر الاحمر وخليج السويس هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن هناك مشكلات عديدة تعترض تحسين الانتاج والتسويق وبخاصة انتشار الأدوات التكنيكية الجديدة مثل الشباك الكبيرة والمراكب الميكانيكية التى تتطلب مهارة بارعة ومعلومات اساسية عن ظروف الصيد ، وارتفاع المستوى التكنيكى المطلوب يفتقر غالبا الى رأس مال والى القروض وعادة ما يصاحب ذلك كلة مشكلة فى التسويق والوسطاء والجمعيات التعاونية .

وظاهر الامر ان الصيادين يعملون فى ظروف شديدة التباين ويواجهون مشكلات عديدة الامر الذى يؤثر على اتجاهاتهم نحو مهنتهم والتى بدورها تؤثر فى جوانب حياتهم الاجتماعية والاقتصادية الاخرى غير ان هذة الاتجاهات تتأثر بعديد من المتغيرات التى تختلف فيما بين الصيادين انفسهم، وعلى الرغم من ان مهنه الصيد والزراعة تصنفان فى التعداد السكانى تحت قسم واحد الا ان التوجة لدراسة الصيد والصيادين قليل الحدوث، ومن ثم فقد توجهت الدراسة الحالية فى محاوله موضوعية للإجابة على التساؤلات الاتية:

- ماهى مستويات اتجاهات الصيادين بالبحر الاحمر نحو مهنتهم ؟

- هل هناك فرق بين هذه المستويات ، واذا كان كذلك فما هى المتغيرات ذات الصلة بدرجة الاتجاهات ؟
- هل تؤثر او ترتبط درجة اتجاهات الصيادين بدرجة مشاركتهم فى تنمية مجتمعهم المحلى؟

وازاء هذه التساؤلات التى لم نجد اجابات كافية لها فى الدراسات السابقة توجهت هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية.

أهداف البحث:

فى ضوء المشكلة وتساؤلاتها السابقة فإن البحث يسعى اساساً الى تحقيق الاهداف التالية :

اولا: تحديد مستوى اتجاهات صائدى الاسماك فى محافظه البحر الاحمر نحو مهنتهم.

ثانيا: تحديد الفرق بين مستويات اتجاهات صائدى الاسماك فى البحر الاحمر نحو مهنتهم.

ثالثا: تحديد العلاقة بين درجة اتجاهات صائدى الاسماك فى البحر الاحمر نحو مهنتهم وبين المتغيرات المستقلة التالية :

١- السن	٧- درجة مساهمة القطاع الحكومى
٢- الحالة التعليمية	٨- درجة مساهمة القطاع الاهلى
٣- الحالة الزواجية	٩- درجة مساهمة القطاع الخاص
٤- عدد افراد الاسرة	١٠- درجة ملائمة البحر للصيد
٥- الدخل الشهرى	١١- درجة توافر التسهيلات الإجرائية
٦- مدة العمل بمهنة الصيد	١٢- درجة توافر الخدمات الأساسية

رابعا: التعرف على المشكلات التى تواجة صائدى الاسماك فى محافظة البحر الاحمر ومقترحاتهم للتغلب عليها.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية ماتسفر عنه نتائج الدراسة على الصعيد الأكاديمى فى اثراء الدراسات فى مجال اجتماعيات وسيكلوجية مهنة الصيد وبخاصة الاتجاهات والمتغيرات المرتبطة

بها والتي يؤسس عليها بناء برامج تنمية وتطوير قدرات الصيادين وتحسين مجتمعاتهم المحلية ومحاولة حل مشكلاتهم وهذا يضفى اهمية تطبيقية للبحث.

الفروض البحثية :

الفرض الأول: هناك فرق بين مستويات الاتجاهات نحو مهنة الصيد لدى صائدي الأسماك في البحر الأحمر .

الفرض الثاني :توجد علاقة بين درجة اتجاهات صائدي الأسماك في البحر الأحمر و بين كل من المتغيرات المستقلة التالية :

١- السن
٢- الحالة التعليمية
٣- الحالة الزواجية
٤- عدد افراد الاسرة
٥- الدخل الشهرى
٦- مدة العمل بمهنة الصيد
٧- درجة مساهمة القطاع الحكومى
٨-درجة مساهمة القطاع الاهلى
٩- درجة مساهمة القطاع الخاص
١٠- درجة ملائمة البحر للصيد
١١- درجة توافر التسهيلات الإجرائية
١٢- درجة توافر الخدمات الأساسية

الطريقة البحثية

تم إختيار ثلاث مراكز وهى مرسى علم، الغردقة، وبراديس و تم إختيار عينة عشوائية من كل مركز بنسبة ١٠% من إجمالى عدد الصيادين فى هذه المناطق فكانت العينة موزعة كالتالى: مرسى علم ٤٠ مبحوث، الغردقة ٦١، وبراديس ٤٩ وبالتالى بلغ إجمالى العينة ١٥٠ مبحوث.

وتم جمع البيانات عن طريق إستمارة إستبيان بالمقابلة الشخصية مع المبحوثين خلال شهرى يناير، فبراير ٢٠٠٧، و التي تشتمل على مقياس للاتجاهات لدى صائدي الأسماك في البحر الأحمر نحو مهنتهم و مقاييس للمتغيرات المستقلة المدروسة .

وتم تحليل البيانات باستخدام أدوات كا^{2} ومعامل الارتباط البسيط وتم عرض البيانات في صورة تكرارات ونسب مئوية في شكل جدولي .

طرق قياس المتغيرات:

١) **اتجاهات صائدي الاسماك نحو مهنتهم :**

عرفت اجرائياً بأنها الاستجابة التي يدلي بها المبحوث في تقييمه و أحكامه على عناصر و طبيعة مهنتهم من الواجبات و الظروف و المخاطر والتمويل و لإمكانيات التكنولوجية المستخدمة و ظروف تسويقهم للإنتاج السمكي . و كان قياسها كالتالي

تم القياس طبقاً لمقياس مكون من ٢٨ عبارة بناءً على طريقة ليكرت Likert للحصول على الدرجة الكلية للعبارات التي يتكون منها المقياس واعطيت كل فئة استجابات مقابلة بدرجات ١،٢،٣ وبذلك كان الدرجة الاجمالية ٨٤ ، والدرجة الدنيا ٢٨ درجة وأمكن تقسيم البيانات إلى ثلاث مستويات: مستوى منخفض (٢٨ – ٤٦)، ومستوى متوسط (٤٧ – ٦٥)، ومستوى مرتفع (٦٦ – ٨٤) .

٢) **السن:** و هو عمر المبحوث لأقرب سنة ، وتم التعبير عنه بالأرقام الخام وتم تقسيمة إلى ثلاث فئات (أقل من ٢٠ سنة)، (٢٠ – ٤٠ سنة)، (أكثر من ٢٠ سنة).

٣) **الحالة الزواجية:** وتم تقسيمها إلى أعزب، ومتزوج وأعطى درجتين للمتزوج، ودرجة واحدة للأعزب.

٤) **الحالة التعليمية:** تم تقسيمها إلى ست فئات وهى: أمى، يقرأ ويكتب بدون مؤهل مؤهل أقل من متوسط، مؤهل متوسط، مؤهل جامعى، فوق الجامعى وتم إعطاء درجات مقابلة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ على الترتيب.

٥) **عدد أفراد الأسرة:** وتم التعبير عنها بالأرقام الخام.

٦) **الدخل الشهرى:** وتم تقسيمة إلى ثلاث فئات وهى: أقل من ٢٠٠ جنيه، (٢٠٠ – ٣٠٠ جنيه)، ٣٠٠ جنيه فأكثر وأعطى درجات مقابلة وهى ١، ٢، ٣ على الترتيب.

٧) **مدة العمل بمهنة الصيد:** وهي المدة التي عمل خلالها المبحوث في المهنة ، وتم التعبير عنها بالأرقام الخام وتم تقسيمها إلى ثلاث فئات هى: أقل من ٥ سنوات، ٥–٢٠ سنة، أكثر من ٢٠ سنة.

٨) **محل الإقامة:** وهـــو المكان الذي يقيـــم فيه المبحوث، وتم التعبير عنه بسؤال المبحوث عن محل إقامتـــه، وكانـــت حسب العينة: الغردقـــة، بـــراديس، مرسى علم.

٩) **درجة ملائمـــة البحر للصيد:**و هي الدرجة التي يكون فيها البحر ملائم لعمليـــة الصيد وتم التعبير عنها بثلاثة عشر عبـــارة، وتـــم إعطـــاء إستجابـــات ملائمة، ملائمة لحد ما، غير ملائمة، وأتم إعطاء درجـــات مقابلة ٣، ٢، ١ على الترتيـــب، وبالتالى تراوحت درجات المبحوثين ما بـــين ١٣ – ٣٩. وبالتـــالى كانت الفئات هى: غير ملائمة (١٣-٢١) درجة، ملائمـــة لحـــد مـــا (٢٢-٣٠) درجة، ملائمة (٣١-٣٩) درجة.

١٠) **درجة ملائمة المناخ للصيد:** وهي الدرجة التي يكون فيها عوامل المناخ المختلفة (الحرارة – الأمطار – الرياح) ملائمة لعملية الصيد ، وتم التعبير عنها بخمـــس عبارات وتم إعطاء إستجابات ملائمة، ملائمة لحد ما – غير ملائمة، وأعطيـــت درجات ٣، ٢، ١ على الترتيب وبالتالى تراوحت درجات المبحوثين ما بـــين ٥ – ١٥. وتم توزيع الفئات كالتالى: غير ملائمة (٥ – ٨ درجة)، ملائمة لحد مـــا (٩ – ١٢ درجة)، ملائمة (١٣ – ١٥ درجة).

١٠) درجة مساهمة القطاع الحكومى:

و هي الدرجة التي يساهم بها القطاع الحكومي في تنمية الثـــروة الـــسمكية مـــن مشروعات و تسهيلات ، حيث تم ذكر ٥ مجالات أو أنشطة تقوم بهـــا الحكومـــة لتنميـــة الثروة السمكية وأعطيت إستجابات لمدى توفر هذه الأنشطة وهى متوفرة، متوفرة لحد ما، غير متوفرة وأعطى لها درجات مقابلة وهى ٣، ٢، ١ وبالتالى تراوحت الدرجات ما بـــين ٥، ١٥.

١١) درجة مساهمة القطاع الأهلى:

و هي الدرجة التي تقوم بها الجمعيات الاهلية في تنمية الثـــروة الـــسمكية ،وتـــم السؤال عنها بهل يساهم القطاع الأهلى وكانت الإجابة يساهم، لا يـــساهم وأعطيـــت ٢، ١ كدرجات مقابله.

١٢) درجة مساهمة القطاع الخاص:

و هي الدرجة التي يساهم بها القطاع الخاص في النهوض بالإنتاج السمكي ،وتم التعبير عنها بأنه يساهم، ولا يساهم وأعطيت درجات مقابلة ٢، ١.

١٣) درجة توفر الإمكانيات التمويلية:

و هي عبارة عن مدى توفر مصادر التمويل المختلفة اللازمة لتنمية الثروة السمكية ، وتم ذكر أربعة مصادر للتمويل، حيث أعطيت درجة لكل مصدر وهى البنوك، التجار، الأفراد، وأخرى، ولا يساهم صفر وبالتالى تراوحت الدرجات ما بين صفر – ٥ درجات.

١٤) درجة توفر التسهيلات الإجرائية:

هي عبارة عن مدى توفر بعض التسهيلات المختلفة التي تساعد في النهوض بالانتاج السمكي ، وتم التعبير عنها بثمانى عبارات وأعطيت إستجابات مقابلة وهى متوفرة، متوفرة لحد ما – غير متوفرة وأعطيت درجات مقابلة ٣، ٢، ١ على الترتيب وبالتالى تراوحت درجات المبحوثين ما بين (٨ – ٢٤) درجة. وكانت الفئات هى: غير متوفرة (٨–١٣ درجة) متوفرة لحد ما (١٤ – ١٩ درجة)، متوفرة (٢٠ – ٢٤ درجة).

١٦) مدى توفر الخدمات (البنية الأساسية):

و هي عبارة عن توفر الخدمات الاساسية في المجتمع من تعليم و صحة و مواصلات و طرق و غيرها ، وتم التعبير عنها بـ ١٠ عبارات وأعطيت إستجابات مقابلة متوفرة – متوفرة لحد ما – غير متوفرة وإعطاء درجات مقابلة ٣، ٢، ١ وبالتالى تراوحت درجة المبحوثين ما بين (١٠ – ٣٠) درجة. وبالتالى قسمت إلى ثلاث فئات وهى: غير متوفرة (١٠–١٦) درجة، متوفرة لحد ما (١٧–٢٣) درجة، ومتوفرة (٢٤–٣٠) درجة.

١٧) درجة مشاركة المبحوثين فى تنمية مجتمعهم:

و هي الدرجة التي يشارك بها المبحوث في النهوض بمجتمعه المحلي، تم التعبير عنها بـ ٩ عبارات وأعطيت إستجابات مقابلة وهى مشاركة مرتفعة – مشاركة متوسطة، مشاركة منخفضة وأعطيت درجات مقابلة ٣، ٢، ١ وبالتالى تراوحت درجات المبحوثين ما بين (٩ – ٢٧) درجة. وتم تقسيمها إلى فئات حسب درجة المشاركة كالتالى:

مشاركة منخفضة (٩-١٤) درجة، مشاركة متوسطة (١٥-٢٠) درجة، مشاركة مرتفعة (٢١-٢٧) درجة.

١٨) المشكلات:

وتم ذلك بسؤال المبحوث عن المشكلات التى تواجهه فى تقليل الإنتاج السمكى، ومشكلات خاصة بالتسويق، ومشكلات عامة.

١٩) المقترحات:

وتم قياسها بسؤال المبحوثين عن المقترحات التى تساعد على النهوض بالإنتاج السمكى وحل المشكلات التى تواجهه. وتم تحليل البيانات إحصائياً حيث تم إستخدام النسب المئوية والتكرارات، ومربع كاى، ومعامل إرتباط الرتب لبيرسون.

وصف عينة البحث :

يتبين من التحليل الوصفى لخصائص العينة الواردة بملحق رقم (١) ما يلى: أن أكثر من نصف العينة ٥٠,٧% يقعون فى الفئة العمرية (٢٠ – ٤٠ سنة)، ٦٨% من العينة متزوجين، كما أظهرت النتائج أن ٧٧% من إجمالى العينة حاصلين على مؤهل متوسط، وجامعى وفوق الجامعى، مما يدل على إتجاه المتعلمين للعمل بمهنة الصيد وهذا يعكس طبيعة العمل فى هذه المنطقة وأنها مصدر لمعيشة الأسر فى هذه المنطقة.

وتبين من الجدول أيضاً أن ٨٨% من عينة البحث عدد أفراد أسرتهم يتراوح ما بين (٤ – ٧) أفراد، وأن ٦٨% الدخل الشهرى لهم يتراوح ما بين (٢٠٠ – ٣٠٠ جنيه)، ٣٢% دخلهم الشهرى ٣٠٠ جنيه فأكثر وهذا يدل على الإنخفاض العام للدخل مما لا يكفى إحتياجات الأسرة، وأظهرت النتائج أن ٥٦% يعملون فى مهنة الصيد من مدة تتراوح من (٥ – ٢٠ سنة) و٣٢% منهم يعملون فى مهنة الصيد لأكثر من ٢٠ سنة مما يدل على أن هذه المهنة قديمة ومتوارثة لديهم.

أظهرت البيانات الواردة بملحق رقم (١) أن توزيع المبحوثين وفقاً لمدى توفر الإمكانيات الإقتصادية كانت كالتالى.

بالنسبة لإمكانيات الصيد ذكر ٦٠% من المبحوثين أن إمكانيات الصيد غير متوفرة لديهم، أما ٦٤% من العينة ذكر أن الإمكانيات التمويلية متوفرة، والغالبية العظمى

من المبحوثين ونسبتهم ٨٦% ذكروا أن التسهيلات الإجرائية غير متوفرة، بينما ذكر ١٤% فقط من العينة أن هذه التسهيلات متوفرة، مما يعكس وجود معوقات تعوق النهوض بهذه المهنة.

وذكر حوالى نصف العينة ٥٢% أن القطاع الحكومى يساهم فى توفر هذه الإمكانيات، ٦٨% من العينة ذكر أن القطاع الأهلى يساهم فى توفير الإمكانيات، بينما ذكرت ٨١% من إجمالى العينة أن القطاع الخاص لا يساهم فى توفير الإمكانيات الخاصة بقطاع الصيد. مما يدل على إهتمام الحكومة بهذا القطاع لتنميتة والنهوض به.

وبالنسبة لدرجة ملائمة البحر للصيد ذكر ٦٨% أنها غير ملائمة وذكر ٦٥% من العينة أن المناخ ملائم لحد ما لعملية الصيد فى منطقة الدراسة. وذكر ٧٠,٧% من إجمالى العينة أن الخدمات الأساسية لعملية الصيد فى منطقة الدراسة متوفرة لحد ما. بينما ٤% فقط ذكر أن هذه الخدمات متوفرة.

النتائج ومناقشتها

أولاً: إتجاهات المبحوثين نحو مهنة الصيد:

أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (١) أن ١٨% من المبحوثين إتجاههم إيجابى نحو مهنة الصيد، وأكثر من نصف العينة ٥٦% إتجاههم حيادى والنسبة الباقية وهى ٣٢% إتجاههم سلبى ويعتبر ذلك مؤشر على كثير من المشكلات و المعوقات و أيضاً عدم توفر الخدمات والتوصيات الإرشادية الخاصة بهذه المهنة والتى تنمى الإتجاه الإيجابى نحوها وذلك للإستمرار فيها بإعتبار هذه المهنة من العوامل الهامة فى تنمية الثروة السمكية. ومن أهم مصادر الدخل فى هذه المناطق.

ثانياً: ولدراسة الفرق بين مستويات اتجاهات صائدي الأسماك في البحر الأحمر نحو مهنتهم فقد تم استخدام كا٢ لتحديد معنوية الفرض و اختبار الفرد الاحصائي الأول اتضح أن قيمة كا٢ المحسوبة هي ٩٦,٢٤ و هي تفوق بشدة قرينتها عند مستوى ٠,٠١ ، و دح٢ و من ثم فقد تم رفض الفرض الإحصائي الأول و قبول الفرض البحثي البديل .

وتعني هذه النتيجة عدم تجانس الاتجاهات وذلك لوجود معوقات ومشكلات عديدة يتعرض لها صائدي الأسماك بدرجات متفاوتة، وأن هناك متغيرات لها تأثير على درجة الاتجاهات.

وبدراسة الفروق بين الإتجاهات حسب المتغيرات المدروسة أوضحت النتائج الواردة بجدول رقم (٤) وجود فروق فى الإتجاه حسب متغيرات السن، الحالة الزواجية، الحالة التعليمية، الدخل الشهرى، مدة العمل بمهنة الصيد، درجة مساهمة القطاع الحكومى، درجة ملائمة البحر للصيد، توافر إمكانيات الصيد، درجة توفر الإمكانيات التمويلية، توفر الخدمات الأساسية وذلك عند مستوى ٠,٠١، ووجود فروق فى الإتجاه حسب عدد أفراد الأسرة، ودرجة مساهمة القطاع الأهلى عند مستوى ٠,٠٥.

ثالثاً: العلاقة بين درجات الاتجاهات لدى صائدي الاسماك في البحر الأحمر نحو مهنتهم وبين المتغيرات المستقلة المدروسة :

للتأكد من معنوية العوامل المؤثرة على درجة إتجاه المبحوثين نحو مهنة الصيد، ثم إستخدام معامل إرتباط سبيرمان لدراسة هذه العلاقة وأظهرت النتائج الواردة بجدول رقم (٢) وجود علاقة إرتباطية معنوية عند مستوى ٠,٠١ بين درجة الإتجاه وكلاً من المتغيرات التالية: السن، الحالة التعليمية، عدد أفراد الأسرة، الدخل الشهرى، مدة العمل بمهنة الصيد، ودرجة مساهمة القطاع الحكومى، وتوفر إمكانيات الصيد، ودرجة توفر الإمكانيات التمويلية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٣٠٨، (٥٩,٦٤ كا^{٢})، ٠,٥٤٧، ٠,٢٥٩، ٠,٣٢٦، ٠,٢٤٥، ٠,٤٢٧، ٠,٤١٤، بينما كانت العلاقة معنوية عند ٠,٠٥ مع متغيرات درجة ملائمة البحر للصيد، درجة ملائمة المناخ للصيد، وتوفر الخدمات الأساسية، ودرجة المشاركة فى تنمية المجتمع المحلى، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,١٧٣، ٠,١٨٧، ٠,١٤٩، ٠,١٦٤ وغير معنوية مع الحالة الزواجية، درجة مساهمة القطاع الأهلى، ودرجة مساهمة القطاع الخاص، ودرجة التسهيلات الإجرائية.

ومن ثم فقد تم رفض الفرض الاحصائي الثاني فيما يتعلق بمتغيرات ذات المعنوية و أمكن قبول الفرض البحثي من هذه المتغيرات و لم يتسنى رفض الفرض الاحصائي الثاني عن متغيرات درجة مساهمة القطاع الخاص و درجة مساهمة القطاع الأهلي و درجة توفر التسهيلات الاجرائية التي لم يتضح لها معنوية في علاقتها إلى درجة الاتجاهات وتعني هذه النتائج أن كل من متغيرات السن و الحالة التعليمية والدخل و مدة العمل بالمهنة وتوفر الامكانيات التمويلية والخدمات الاساسية لها تأثير قوي على اتجاهات الأفراد لأن توافر هذه العوامل يساعد على حل المعوقات والمشكلات التي تعوق المهنة وبذلك تنمي الاتجاه الموالي نحو مهنة الصيد .

ثالثاً : المشكلات التى تواجه المبحوثين (صائدى الأسماك) فى منطقة الدراسة:

١- **بالنسبة للمشكلات التى تقلل الإنتاج السمكى:** أوضحت النتائج الواردة بجدول رقم (٣) أن هذه المشكلات مرتبة حسب أهميتها كالتالى: إستخدام الغزل الممنوع، الصيد الجائر من الوافدين من المحافظات الأخرى، عدم توفر مراكب حديثة للصيد، خروج بعض المناطق من الصيد لخدمة القرى السياحية، إبطاء إجراءات التراخيص للمراكب، قلة عدد السرحات، عدم توفر العمالة ذات الخبرة وإرتفاع أجورها حيث ذكرت هذه المشكلات بالنسب الآتية ٩٦%، ٩٠%، ٧٦,٨%، ٧٥,٣% ٧٤,٧%، ٦٦%، ٥٨,٧% على الترتيب.

٢- **المشكلات التسويقية:** أوضحت النتائج أن أهم المشكلات التسويقية التى واجهت المبحوثين مرتبة تنازلياً حسب نسبتها كالتالى عدم توفر منافذ للتسويق عدم توفر ثلاجات لتخزين الأسماك، عدم توفر مصانع للثلج، بعد مناطق التسويق، عدم توفر مصانع لتصنيع وتعليب الأسماك، ضعف قدرة جمعيات الصيادين فى تسويق الأسماك وذكرت بنسبة ٩٨,٧%، ٩٦,٧٥%، ٨٨,٧%، ٧٦,٧%، ٦٦,٧٥%، ٦٤,٧٥% على الترتيب.

٣- **مشكلات عامة:**

أشارت النتائج الواردة بجدول رقم (٣) إلى وجود عدد من المشكلات العامة التى ذكرها المبحوثين وهى عدم توفر خدمات التعليم الجامعى، عدم وجود شبكة صرف صحى، عدم توفر الخدمات الصحية، عدم توفر خدمات الكهرباء فى بعض المناطق بصورة كاملة، وعدم توفر مياه الشرب النقية وذلك بنسب ٨٩,٣%، ٧٦,٧%، ٦٧,٣%، ٦٦%، ٤٩,٣%.

رابعاً: مقترحات المبحوثين للتغلب على المشكلات التى تواجههم:

أشارت النتائج الواردة بجدول رقم (٤) مجموعة من المقترحات التى ذكرها المبحوثين للتغلب على المشكلات التى تواجههم وللنهوض بإنتاج الأسماك وكانت أهم هذه المقترحات.

إنشاء مصانع لخدمة الثروة السمكية، منع إستخدام الغزل الغير مصرح به فى الصيد، وضع قوانين لصيد الوافدين، توفير مراكب حديثة للصيد، تفعيل دور جمعيات الصيادين ورفع إمكانياتها، زيادة عدد السرحات، فتح منافذ للتسويق، توفير وسائل الصيد بأسعار رمزية، توفير وسائل إنتقال مزودة بوسائل تبريد.

التوصيات

بالنظر إلى النتائج التى توصل إليها البحث أمكن التوصل إلى مجموعة من التوصيات التى يمكن عن طريقها النهوض بالثروة السمكية وهى:

١) إنشاء مصانع لتصنيع وتعليب الأسماك.
٢) توفير وسائل نقل مزودة بالثلاجات حتى لا تتلف الأسماك.
٣) الإهتمام بتدريب صائدى الأسماك على الأساليب والوسائل الحديثة فى الصيد.
٤) إعطاء جهاز الإرشاد أهمية كبيرة للثروة السمكية متمثلة فى الإرشاد السمكى.
٥) وضع مجموعة من القوانين التى تنظم عملية الصيد وتحمى صائدى الأسماك.
٦) توفير التسهيلات الإجرائية للصيادين للنهوض بعملية الصيد من البحار.
٧) فتح منافذ لسهولة تسويق الأسماك. وتوفير الأسعار المناسبة وحماية الصيادين.
٨) توفير المراكب الحديثة التى تلائم التطورات الحديثة فى وسائل الإنتاج وأدوات الصيد الحديثة.

ملحق رقم (١): التكرار و النسب المئوية للمبحوثين وفقاً لخصائصهم الشخصية الإجتماعية.

م	المتغيرات	العدد	%
١	**السن**		
	أقل من ٢٠ سنة	١٤	٩,٣
	٢٠ – ٤٠ سنة	٧٦	٥٠,٧
	أكثر من ٤٠ سنة	٦٠	٤٠
٢	**الحالة الزواجية**		
	متزوج	١٠٢	٦٨
	أرمل	٤٨	٣٢
٣	**الحالة التعليمية**		
	أمي	٦	٤
	يقرأ ويكتب بدون مؤهل	٣٦	٢٤
	مؤهل متوسط	٧٢	٤٨
	مؤهل فوق المتوسط	٦	٤
	مؤهل جامعي	٢٤	١٦
	مؤهل فوق الجامعي	٦	٤
٤	**عدد أفراد الأسرة**		
	أسرة صغيرة (أقل من ٤أفراد)	١٢	٨
	أسرة متوسطة (٤-٧) أفراد	١٣٢	٨٨
	أسرة كبيرة (٨ أفراد فأكثر)	٦	٤
٥	**الدخل الشهري**		
	أقل من ٢٠٠ جنيه	صفر	–
	٢٠٠ – ٣٠٠ جنيه	١٠٢	٦٨
	٣٠٠ جنيه فأكثر	٤٨	٣٢
٦	**مدة العمل بمهنة الصيد**		
	أقل من ٥ سنوات	١٨	١٢
	٥ – ٢٠ سنة	٨٤	٥٦
	أكثر من ٢٠ سنة	٤٨	٣٢

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان.

تابع ملحق رقم (١): التكرار والنسب المئوية للمبحوثين وفقاً لمدى توفر الإمكانيات الإقتصادية.

م	المتغير	العدد	%
١	**توفر ممكنات الصيد**		
	متوفرة	٦٠	٤٠
	غير متوفرة	٩٠	٦٠
٢	**الامكانيات التمويلية**		
	متوفرة	٩٦	٦٤
	غير متوفرة	٥٤	٣٦
٣	**توفر التسهيلات الإجرائية**		
	متوفرة	٢١	١٤
	متوفرة لحد ما	صفر	صفر
	غير متوفرة	١٢٩	٨٦
٤	**درجة مساهمة القطاع الحكومى في تنمية الثروة السمكية**		
	يساهم	٧٨	٥٢
	لا يساهم	٧٢	٤٨
٥	**درجة مساهمة القطاع الإهلى في تنمية الثروة السمكية**		
	يساهم	١٠٢	٦٨
	لا يساهم	٤٨	٣٢
٦	**درجة مساهمة القطاع الخاص في تنمية الثروة السمكية**		
	يساهم	٢٩	١٩,٣
	لا يساهم	١٢١	٨٠,٧
٧	**درجة ملائمة البحر للصيد**		
	غير ملائمة (١٣-٢١) درجة	١٠٢	٦٨
	ملائمة لحد ما (٢٢-٣٠) درجة	٤٦	٣٠,٧
	ملائمة (٣١-٣٩) درجة	٢	١,٣
٨	**درجة ملائمة المناخ للصيد**		
	غير ملائمة (٥-٨) درجة	٥٣	٣٥,٣
	ملائمة لحد ما (٩-١٢) درجة	٩٧	٦٤,٧
	ملائمة (١٣-١٥) درجة	صفر	صفر
٩	**توفر الخدمات الأساسية**		
	غير متوفرة (١٠-١٦) درجة	٣٨	٢٥,٣
	متوفرة لحد ما (١٧-٢٣) درجة	١٠٦	٧٠,٧
	متوفرة (٢٤-٣٠) درجة	٦	٤

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارات الإستبيان.

جدول رقم (١): التكرارات والنسبة المئوية المبحوثين وفقاً لمستوى إتجاههم نحو مهنة الصيد.

م	مستوى الإتجاه	العدد	%
١	إتجاه غير موالي (٢٨ – ٤٦) درجة	١٨	١٢
	إتجاه محايد (٤٧ – ٦٥) درجة	٨٤	٥٦
	إتجاه إيجابى (٦٦–٨٤) درجة	٤٨	٣٢
	الإجمالى	١٥٠	١٠

المصدر: إستمارات الإستبيان.

قيمة كا^{2} المحسوبة ٩٦,٢٤ قيمة كا^{2} الجدولية عن ٠,٠١ ، د ح٢ ٩,٢١ معنوي عند ٠,٠١

جدول رقم (٢): قيمة معامل الارتباط بين درجة اتجاهات المبحوثين نحو مهنة الصيد وبين المتغيرات المدروسة

م	المتغير	كا^{2} /قيمة معامل الإرتباط
١	السن	**٠,٣٠٨
٢	الحالة الزواجية	**٢٦,١٦١
٣	الحالة التعليمية	**٥٩,٦٤٩
٤	عدد أفراد الأسرة	**٠,٥٤٧
٥	الدخل الشهرى	**٠,٢٥٩
٦	مدة العمل بمهنة الصيد	**٠,٣٢٦
٧	درجة مساهمة القطاع الحكومى	**٠,٢٤٥
٨	درجة مساهمة القطاع الأهلى	-٠,١١٣
٩	درجة مساهمة القطاع الخاص	-٠,٠٩١
١٠	درجة ملائمة البحر للصيد	*٠,١٧٣
١١	درجة ملائمة المناخ للصيد	*٠,١٨٧
١٢	توفر ممكنات الصيد	**٠,٤٢٧
١٣	درجة توفر الامكانيات التمويلية	**٠,٤١٤
١٤	درجة توفر التسهيلات الاجرائية	-٠,١٠٥
١٥	درجة توفر الخدمات الأساسية	*٠,١٤٩
١٦	درجة المشاركة فى تنمية المجتمع المحلى	*٠,١٦٤

* **معنوى عند ٠,٠٥** ** **معنوى عند ٠,٠١**

المصدر: إستمارات الإستبيان

حسبت الحالة الزواجية والحالة التعليمية بمعامل كا^{2}

جدول رقم (٣): التكرار والنسب المئوية للمشكلات التى تواجه صائدى الأسماك وتقلل من الإنتاج السمكى.

م	المشكلات	ن = ١٥٠ العدد	%	الترتيب
*	**أولا: مشكلات تقليل الإنتاج السمكى**			
١	الصيد الجائر من الوافدين من المحافظات الأخرى	١٣٥	٩٠,٠٠	٢
٢	عدم توفر مراكب حديثة للصيد	١١٥	٧٦,٧٥	٣
٣	إستخدام الغزل الممنوع فيقلل من الزريعة	١٤٤	٩٦,٠٠	١
٤	قلة عدد السرحات نتيجة لتعقد القوانين والتشريعات	٩٠٩	٦٦,٠٠	٦
٥	بطء إجراءات التراخيص للمراكب	١١٢	٧٤,٧٥	٥
٦	إرتفاع أسعار مستلزمات الصيد	٨٦	٥٧,٣٣	٨
٧	خروج بعض المناطق من الصيد لخدمة القرى السياحية	١١٣	٧٥,٣٣	٤
٨	سرعة الرياح فى بعض المواسم تقلل عدد السرحات	٦٥	٤٣,٣٣	٩
٩	عدم توفر العمالة ذات الخبرة وإرتفاع أجورها	٨٨ ,	٥٨,٧٥	٧
	ثانيا مشكلات تسويقية			
١	عدم توفر منافذ للتسويق	١٤٨	٩٨,٧٥	١
٢	عدم توفر مصانع للثلج	١٣٣	٨٨,٧٥	٣
٣	عدم توفر ثلاجات لتخزين الأسماك	١٤٥	٩٦,٧٥	٢
٤	عدم توفر مصانع لتصنيع وتعليب الأسماك	١٠٠	٦٦,٧٥	٥
٥	عدم توفر وسائل النقل الحديثة لنقل الأسماك	٩٣	٦٢,٠٠	٧
٦	بعد مناطق التسويق	١١٥	٧٦,٧٥	٤
٧	إحتكار بعض التجار لتسويق الأسماك نظرا لقلة إمكانيات الصيادين	٧٥	٥٠,٠٠	٨
٨	ضعف قدرة جمعيات الصيادين فى تسويق الأسماك	٩٧	٦٤,٧٥	٦
*	**ثالثا: مشكلات عامة**			
١	عدم توفر الخدمات الصحية بالقدر الكافى	١٠١	٦٧,٣٣	٣
٢	عدم توفر خدمات الكهرباء فى بعض المناطق بصورة كاملة	٩٩	٦٦,٠٠	٤
٣	عدم وجود شبكة صرف صحى	١١٥	٧٦,٧٥	٢
٤	عدم توفر خدمات التعليم الجامعى وقلة كفاءة التعليم الأساسى	١٣٤	٨٩,٣٣	١
٥	عدم توفر مياه الشرب النقية	٧٤	٤٩,٣٣	٥

المصدر: جمعت وحسبت من واقع إستمارة الإستبيان

جدول رقم (٤): التكرار والنسبة المئوية لمقترحات التغلب على المشكلات التى تواجه صائدى الأسماك حسب رأي المبحوثين.

م	المقترحات	ن = ١٥٠ العدد	%	الترتيب
١	منع إستخدام الغزل الغير مصرح به فى الصيد	١٤٣	٩٥,٣٣	٢
٢	وضع قوانين صارمة لصيد الوافدين	١٤١	٩٤,٠٠	٣
٣	توفير مراكب حديثة فى المنطقة	١٣٣	٨٨,٦٧	٤
٤	إنشاء مصانع لخدمة الثروة السمكية	١٤٨	٩٨,٦٧	١
٥	فتح منافذ للتسويق	١١٢	٧٤,٦٧	٧
٦	زيادة عدد السرحات	١١٥	٧٦,٦٧	٦
٧	تفعيل دور جمعيات الصيادين ورفع إمكانياتها	١٢٠	٨٠,٠٠	٥
٨	توفير وسائل الصيد بأسعار رمزية	٩٩	٦٦,٠٠	٨
٩	توفير وسائل إنتقال حديثة مزودة بوسائل تبريد	٨٥	٥٦,٦٧	٩
١٠	تدريب الصيادين الجدد عن طريق جمعيات الصيادين	٧٧	٥١,٣٣	١٠

المصدر: جمعت وحسبت من واقع إستمارة الإستبيان.

المراجع

١- الريس، محمد حمزة السيد (١٩٩١): "دراسة للإحتياجات الإرشادية لصائدى الأسماك ببعض قرى محافظة الدقهلية"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

٢- براون (١٩٦٠) : علم النفس الاجتماعي في الصناعة ، مجموعة سيكولوجيه العلاقات الانسانية ، دار المعارف بمصر.

٣- جودة، حسنين جودة (٢٠٠٣) : جغرافية مصر الاقليمية و خريطة المستقبل للملموس المصري، منشأة المعارف بالأسكندرية.

٤- سليمان، إبراهيم ، جابر، محمد (٢٠٠٢): "**الإنتاج والإستهلاك للتجارة الخارجية للموارد السمكية فى مصر**"، ندوة الواقع والتطلعات وكيفية بلوغ المأمول فى إنتاجنا السمكى، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

٥- شلبى، إبراهيم محمد (١٩٩٧): "الإحتياجات الإرشادية لصائدى الأسماك فى بحيرة المنزلة"، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

٦- شلبى، إبراهيم محمد (٢٠٠٢): "تقرير علمى بالدراسات المرجعية فى مجال الإرشاد السمكى"، وزارة التعليم العالى، المجلس الأعلى للجامعات، اللجان العلمية الدائمة.

٧- عبد الحافظ، سعيد محمد ، الكريونى، إبراهيم عوض (١٩٩٨): "**الطاقة الإنتاجية السمكية وبعض الحيوانات البحرية لمصايد البحر الأحمر المصرية وتقلباتها الموسمية**"، مجلة الأسكندرية للبحوث الزراعية.

٨- مرسي، سيد عبد الحميد (١٩٦٥): سيكولوجية المهن، دار النهضة العربية.

٩- نور، عبد العزيز (٢٠٠٠): "إستراتيجية تطوير الثروة السمكية فى جمهورية مصر العربية"، ندوة تنمية الثروة السمكية فى مصر، الأسس والمحددات، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

THE ATTITUDES OF THE FISHERMEN TWARDS FISHERY IN RED SEA AND THE RELATIOSHIP WITH SOME VARIABLES

Magda Abdallah Abd El-Aal*

* Department of Agricultural Economics Faculty of Agriculture Zagazig University

ABSTRACT

This study was conducted in Red sea governorate because it is considered one of the main resources for fishery wealth in Egypt. The study aims at determining the most important factors affecting the attitudes of the fishermen in Red sea governorate, toward their work, and to recognize the most important problems which facing the fishermen and their suggesions to solve these problems.

A samble of 150 fishermen was selected randomly from three districts representing 10% from the total population of the fishermen in Hurghada, Marsa-alam, and B-radis.

The results showed that the most data were collected through A questionnaire variables which significant relation to the attitudes were as follows : age, the educational status, family size, the income, the experince in the fishing farming, the financial facilities. On the other side, the most important problems were the overfishing from the foreigners, lacking of modern ships, lacking of marketing faclitises, shortage of cold storages and shortage of fishing factories.